الاشتغال، تعدى الفعل ولزومه والتنازع والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، التمييز وما يتصل به. ثم أردف ذلك بسبعة أبواب تناول فيها:

نعم وبئس، وحبذا، والتعجب، وأفعل التفضيل، وإعمال اسم الفاعل، وإعمال الصفة المشبهة، وإعمال المصدر.

ثم تناول فى ثلاثة أبواب المجرورات فعرض لما يلى:

حروف الجر، القسم، الإضافة.

ثم خصص ستة أبواب تناول فيها التوابع من توكيد، ونعت، وعطف، وبيان، وبدل، وعطف نسق.

ثم عقد ستة أبواب تناول فيها النداء، والاستغاثة، والندبة، وترخيم المنادى، والاختصاص، والتحذير والإغراء وما يلحق بهما.

ثم عرض أبواباً من: أبنية الأفعال ومعانيها، وهمزة الوصل، ومصادر الفعل الثلاثى، ومصادر الفعل غير الثلاثى وأسماء الأفعال والأصوات، نونى التوكيد، ومنع الصرف، وإعراب الفعل وعوامله، وعوامل الجزم، والحكاية، والإخبار، والتذكير والتأنيث، وألفى التأنيث، والمقصور والممدود، والتقاء الساكنين، والنسب، وجمع التكسير، والتصغير، والتعريف، ومخارج الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء.

وقد اشتمل كل باب من هذه الأبواب على ما يلائمه من فصول تناول فيها المصنف مسائل الباب الجزئية. وابن مالك تناول المرفوعات فى إطار العمد ونص على أن اسم إنّ، وخبر كان من العمد الملحقة بالفضلات، فهما فى الأصل أى قبل دخول النواسخ كانا مبتدأ وخبراً مرفوعين.

وقد كان ابن مالك شديد الحرص على عرض أكبر قدر من علمه بالنحو فى هذا الكتاب فيذكر فى إيجاز بالغ آراء النحويين السابقين دون تعليق عليها أو مناقشتها ولكنه لايجد متسعاً للأمثلة وذكر الشواهد إلا ما ندر.